تجارة المخدرات تنشط في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

لم يعد الخطر الذي يهدد محافظة السويداء يكمن في تجارة المخدرات وتوزيعها على الشباب والمراهقين التي أكد انتشارها تقارير فرع مكافحة المخدرات في السويداء بعد القبض على عشرات المروجين ومئات المتعاطين بل تعداه إلى تهريب المازوت الداعشي انطلاقاً من قرية الهويا الحدودية مرورا بملح وعرمان وصولا إلى قرية عرى التي أصبحت معقلا للمهربين الذين باتوا صلة الوصل بين تنظيم النصرة وداعش الإرهابيين.

وما يؤكد عمليات التهريب هذه عشرات السيارات التي تم ضبطها على الحواجز ومصادرتها وحرقها ولكن المضحك المبكي في القضية تشكيل المهربين امتداداً من قرية الهويا إلى قرية عرى شبه جمعية لهم بالتكافل والتضامن بينهم حيث تعمل هذه الجمعية على مناصرة المهربين بعضهم بعضا في حال تعرض أحدهم للوقوع في أيدي الجهات المعنية ومساعدة بعضهم في مصائبهم متناسين أنهم هم أنفسهم أكبر المصائب على المحافظة ورغم جميع الإجـراءات الأمنية المتخذة إلا أن أرتال السيارات والدراجات النارية تعبر قرية عرى إلى التجمعات الإرهابية في درعا مشكلة صلة الوصل بين إرهابيي البادية الشرقية والمجموعات الإرهابية في ريف درعا.

كما أن القضية لم تتوقف عند تجارة المازوت والمخدرات حيث تجاوز الأمر إلى تجارة جديدة هي تهريب الأسلحة والذخائر والإرهابيين من درعا إلى البادية الشرقية وبالعكس وما شهدته محافظة السويداء من توقيف لسيارات المهربين خلال الأيام القليلة السابقة والتي تجاوز عددها خمس سيارات لأسلحة معروفة لدى الجهات المختصة وأخرى غير معروفة إلا دليل خطير يخفي الكثير من المخاطر التي بدأت تتعرض لها السويداء.

ليبقى السؤال الأخطر: هل تجاوز بعض أبناء السويداء مرحلة بيع الضمائر لتبدأ مرحلة بيع الوطن؟ وأين الجهات الأمنية من عمليات التهريب تلك وخاصة أن أسماء المهربين باتت معروفة لجميع أبناء المحافظة وللجهات الأمنية وخاصة عمليات تهريب المازوت؟

هيئة الاستثمار العقاري تفتح جسراً للتواصل مع المستثمرين والمطورين العقاريين

الحمصي: الأولوية للمناطق التي تحتاج إلى هدم وإعادة بناء وبنسبة ضرر ٥٠ بالمئة

عمار الياسين

في إطـار التحضير لمرحلة إعـادة الإعمار والتواصل مع المستثمرين والمهتمين خارج وداخل القطر كشف مدير عـام الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري الدكتور أحمد الحمصي عن أن الهيئة ستقوم يوم الأربـعـاء الـقـادم بإطـلاق موقعها الإلـكـتـروني الـذي يشكل فرصة للمهتمين بمجال التطوير العقاري لـلاطـلاع عـلـى الـواقـع الـعـقـاري ومناطق التطوير.

وأوضـح الحمصي لـ«الوطن» أن الموقـع سيقدم طيفاً واسـعـاً من المعلومات التي تهم شركات التطوير العقاري وسيعنى بتقديم أهم بيانات مناطق التطوير العقاري المحدثة كما سيجد الـزوار للموقع كل ما يهمهم من دليل المطور العقاري أو الأطلس الجغرافي للمناطق المحدثة إضافة إلى مكتبة تحوي القوانين والأنظمة ذات الصلة بالتطوير العقاري ويوفر الموقع أيضاً خدمة التواصل المباشر مع زائريه وسيتولى المختصون في الهيئة الإجابة عن التساؤلات التي يتلقاها خـلال فـتـرة وجـيـزة، لافتاً إلى أن الموقع مصمم ليقدم خدماته باللغتين العربية والإنكليزية.

إلى ذلـك أكـد الحمصي أن الهيئة بصدد إخـراج التعديلات النهائية على أحكام القانون رقم /١٨/ لعام ٢٠٠٨ الذي يهدف إلى تأمين العقارات الـلازمـة لإحـداث مناطق التطوير العقاري وذلك خلال الأشهر القليلة القادمة، لافتاً إلى أن مجمل التعديلات تخدم مرحلة إعادة الإعمار والبناء مع تأكيد ضرورة الملاءمة الظرفية للمناطق المراد بها التطوير العقاري.

وأضاف: إن إحداث مناطق تطوير عقاري جديدة يتم وفق أسس فنيه وتـنـمـويـة حـديـثـة ومـتـطـورة على مساحة القطر للمناطق الشديدة التضرر وبـعـد تـحـديـد الأولـويـات ننطلق إلى مـراحـل العمل، كاشفاً عـن أن الأولـويـة للمناطق التي تحتاج إلى هدم وإعـادة بناء، والتي تكون نسبة الضرر فيها فوق ٥٠٪ للمنشآت والبنى التحتية، تنفذ من هيئات أو شركات أو مطورين عقاريين مرخصين أصولاً بعد إعداد الدراسات اللازمة ودفاتر الشروط الفنية، مع ضرورة الاستفادة من إمكانية تدوير مخلفات الأبنية.

وتأتي المناطق التي تحتاج لإعادة تأهيل في المقام الثاني، وهي التي تكون نسبة الضرر فيها من (٢٠-٥٠٪) للمنشآت والبنى التحتية، وتأتي أخيراً المناطق التي يمكن العمل بها وتأهيلها وهي التي تكون نسبة الضرر فيها أقل من ٢٠٪، مشيراً إلى أهمية المرحلة الخاصة بإعداد الدراسات والمخططات اللازمة لإعـادة البناء أو التأهيل حسب الحالة، ويتم وفق الأسس التنظيمية المعتمدة ودفاتر الشروط الفنية الخاصة لكل منطقة على حدة مع الاهتمام بأسس التنمية المستدامة من خلال تطبيق مبادئ التخطيط الإقليمي واستعمالات الأراضـي عند إعـادة التخطيط، وتوظيف المساحات الجديدة بشكل جيد، وتطبيق منهج متكامل يراعي شروط البيئة مع احتياجات المنطقة والعمارة الخضراء وفق خصوصية المنطقة المدروسة.

صرافات العقاري.. خارج الخدمة

معاناة على مدار الشهر.. وإدارة المصرف: قريباً سنشغل على الطاقة الشمسية

محمود الصالح

ازدادت في الآونة الأخيرة مشكلة خروج الصرافات الآلية بدمشق عن الخدمة في جميع المصارف العامة والخاصة حيث يضطر المواطن لرحلة ماراثونية كلما احتاج إلى سحب مبلغ من حسابه لدى أحد المصارف بموجب البطاقات الخاصة في الصرافات الآلية وبشكل خاص في المصارف الحكومية لأنها الأكثر انتشاراً في مدينة دمشق والتي يزداد المشتركون بها يوماً بعد آخر. عدد من المواطنين اشتكوا من توقف الصرافات الآلية الخاصة في المصرف العقاري بعد انتهاء الدوام الرسمي اليومي وكذلك خلال أيام العطل ما يضطر الراغب بسحب مبلغ من الصراف إلى الطواف على جميع الصرافات العقارية التي يعرفها في مدينة دمشق وينفق مبالغ كبيرة أجور تكسي إذا كان مستعجلاً أو أجور سرافيس إذا لم يكن في عجلة من أمره، وبغية التدقيق في هذا الموضوع قمنا بجولة على عدد من الصرافات الخاصة في المصرف العقاري في مدينة دمشق ابتداء من الصرافات الموجودة في دوار الجمارك مروراً بالصرافات الموجودة أمام جامعة دمشق وانتهاء بالصراف الموجودة في المرجة وبعض الصرافات الأخرى وكانت الساعة بحدود الخامسة مساء وجميع هذه الصرافات كانت خارج الخدمة.

ومتابعة لهذا الموضوع اتصلنا مع المدير العام للمصرف العقاري د. أحمد العلي الذي أفادنا قائلاً: ليس صحيحاً أننا نقوم بإيقاف الصرافات بعد انتهاء الدوام الرسمي وخلال العطل ولكن المشكلة هي في انقطاع التيار الكهرباء المتكرر وكلما انقطعت الكهرباء عن الصراف الآلي يحتاج إلى إعادة تشغيل يدوي من فني وهذا غير ممكن بعد انتهاء الدوام وخلال العطل ولحل هذا الموضوع سنقوم قريباً بتشغيل الصرافات الآلية على الطاقة الشمسية لتفادي مشكلة انقطاع الكهرباء، علماً أن تشغيل الصرافات يتم على مدار الساعة ولدينا ١١٩ صرافاً آلياً في مدينة دمشق منها ١١٦ صرافاً في حالة جاهزية و٣ صرافات خارج الخدمة.

والحقيقة أننا خلال أيام الذروة وهي ١٥ -٢٠ -٢٧ من كل شهر نعاني من ضغط كبير بسبب قبض المتقاعدين والموظفين لرواتبهم ما يضطرنا إلى تغذية الصرافات لمرتين في اليوم الواحد.

وهناك لدينا في مقر الإدارة العامة مجموعة من الصرافات تعمل حتى الساعة السادسة مساء في الأيام العادية وحتى السابعة والنصف خلال أيام الذروة وهي تقدم خدماتها للمواطنين وهي جاهزة بشكل دائم ومستمر.

المياه محور الصراع في المنطقة العربية مستقبلاً

طرطوس- الوطن

أشار الباحث الدكتور عرسان عرسان إلى مشكلات المياه في الماضي والحاضر والمستقبل والأطماع الصهيونية في السيطرة على الموارد المائية ابتداء من الأراضي الفلسطينية المحتلة وانتهاء بإثيوبيا والسودان.

جاء ذلك خلال ورشة العمل التي أقيمت في المركز الثقافي العربي في طرطوس بعنوان (المياه محور الصراع في المنطقة العربية مستقبلاً)..

وبيّن عرسان أن الصهاينة يسيطرون بشكل كامل على الموارد المائية في فلسطين المحتلة وعلى كامل مياه نهر الأردن ويستنزف مياه نهر الليطاني ويحاول استنزاف مياه نهري الليطاني والحاصباني في لبنان.. ووصلت أطماع إسرائيل في نقل مياه النيل من السودان عبر أنابيب في قناة السويس والبدء بإنشاء سد النهضة في إثيوبيا والتي تشرف عليه وتنفذه شركات إسرائيلية.. إضافة إلى استنزاف كامل مياه الجولان السوري المحتل بأنهاره وبحيراته وينابيعه.

الورشة تضمنت ثلاثة محاور الأول ما يجري في الوطن العربي من أحداث واضطرابات واستفادة الكيان الصهيوني منها وسيطرته بشكل مباشر على المياه وأثر ذلك على سيادة بعض الدول.

أما المحور الثاني فتناول أثر الأحداث في الوطن العربي على المحاصيل الإستراتيجية الزراعية (قمح- شعير- قطن- شوندر سكري) حيث أوضح الدكتور وليد العك أننا في سورية وصلنا إلى الاكتفاء الذاتي من هذه المحاصيل قبل الأزمة بل الفائض الذي كنا نصدره واليوم أصبحنا من المستوردين للقمح والسكر نتيجة انكفاء المزارعين عن زراعة الشوندر السكري في ظل إغلاق معظم المعامل التي دمرها الإرهاب التكفيري، وكذلك الأمر بالنسبة للقمح حيث انحسرت المساحات المزروعة والصعوبة في استلام المحصول وتعرض البعض منه للحرائق المفتعلة من قبل العصابات المسلحة.. كما شهدت البلاد ارتفاعاً ملحوظاً في تكاليف الإنتاج من أسمدة وبذور وبالمختصر انتقلنا من الفائض والتصدير إلى الحاجة والاستيراد.

كما تناول المحور الثالث الجوانب البيئية المؤثرة في المياه ومشكلة التصحر.. حيث بيّن الدكتور أحمد نعمان الآثار السلبية على البيئة بسبب الأحداث الأمنية ومخلفات الإرهاب حيث التخريب الممنهج للبنى التحتية للمنشآت النفطية وتشكل بحيرات نفطية حول الآبار وخطوط النقل المدمرة ولجوء العصابات الإرهابية إلى التكرير البدائي للنفط ما أدى إلى انبعاث الغازات السامة كأكسيد الكربون وأكاسيد الكبريت وتعرض المحميات والأراضي الزراعية والغابات للقطع الجائر واللجوء إلى حرقها وحرق المحاصيل الزراعية وتلوث المياه الجوفية بالمخلفات النفطية والصرف الصحي العادي والصرف الصناعي.. وتعثر الوصول إلى مصادر المياه وتدمير العديد من محطات المعالجة.

كما أشار إلى التملح وتدهور وتصحر الأراضي وانجـراف التربة الريحية والمائية ولفت إلى الإجراءات الحكومية المتخذة بهذا الشأن ووضع الخطط والبرامج للتصدي لهذه التحديات عملياً وتشريعياً حيث أصدرت وزارة البيئة العديد من التشريعات التي من شأنها أن تحافظ على البيئة والمياه الجوفية ووضع خطط رقابية للحفاظ على الموارد المائية وإنشاء العديد من السدود وتشكيل الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

وتركزت مداخلات الحضور على الواقع البيئي والمائي وواقع الزراعات ومعاناة بعض المناطق من شح المياه على الرغم من الهطلات المطرية الغزيرة التي تشهدها المحافظة في فصل الشتاء والمطالبة بحل بعض المشاكل البيئية الناجمة عن الصرف الصحي ومكبات القمامة العشوائية.

وفي ختام أعمال الورشة تم تكريم ١٠٠ أسرة من أسر الشهداء من أبناء المحافظة.

حضر أعمال الورشة الدكتورة نظيرة سركيس وزيرة البيئة والدكتور كمال الشيخة وزير الموارد المائية وغسان أسعد أمين فرع حزب البعث بطرطوس وصفوان أبو سعدى محافظ طرطوس وعدد من القيادات الحزبية والتنفيذية، ومديرو الدوائر الرسمية والمنظمات الشعبية وعدد من المهتمين بشؤون البيئة.

السكن منخفض التكاليف في مؤتمر إعادة الإعمار

اللاذقية- نهى شيخ سليمان

بهدف تبادل الخبرات والأفكار بين الباحثين والمهندسين السوريين المحترفين في مجال تصميم المنشآت الهندسية وإدارتـها واستثمارها وإنشائها بغية تطويرها وزيادة مردودها ورفع كفاءة العاملين وتوثيق الصلة بين الباحثين والمصممين من جهة والمستثمرين من جهة أخرى انطلقت فعاليات المؤتمر الهندسي الأول الذي تنظمه نقابة مهندسي اللاذقية برعاية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الإدارة المحلية المهندس عمر غلاونجي تحت عنوان (أولويات التنمية وإعادة الإعمار) تتمحور فعاليات المؤتمر حول مناقشة عدد من المواضيع ذات الأهمية على مدى ثلاثة أيام متتالية تتناول: التقنيات المستخدمة في تشييد المنشآت البيتونية والمعدنية، إعادة إعمار المنشآت المدنية، تحسين ومعالجة التربة، تقنيات تدوير مخلفات البناء، ، السكن منخفض التكاليف والتشييد السريع، الجودة والإنتاجية، في مشروعات التشييد، الطاقة البديلة والمتجددة وتطبيقاتها، المباني الخضراء والمستدامة، تأثير التغيرات المناخية في الموارد الطبيعية، المنشآت البحرية.

هذا وكان المهندس حسين عرنوس وزير الأشغال العامة افتتح المؤتمر بكلمة حدد فيها أولويات التنمية وإعادة الإعمار، لافتاً إلى ضرورة اكتساب المزيد من الخبرات والمهارات للتعامل مع مسألة الإعمار بعد الأزمة، كما أشاد بجهود القائمين على تنظيم المؤتمر والدعوة له وما يتضمنه من فعاليات علمية وهندسية.

كما ألقى المهندس غياث قطيني نقيب المهندسين السوريين كلمة في افتتاح المؤتمر أكد فيها أهمية مساهمة نقابة المهندسين في إعادة الإعمار إضافة لعملها في تنظيم العمل الهندسي والبحث العلمي وإقامة الندوات العلمية لرفع مستوى الكوادر الهندسية، مؤكداً أهمية العمارة الخضراء وتوظيف المواد غير المكلفة والتركيز على مفهوم التنمية المستدامة.

الدكتور المهندس عمار الأسد نقيب مهندسي اللاذقية أشار في كلمته إلى أن المهندسين يسخرون عقولهم وعلومهم وجهودهم في عملية إعادة الإعمار وتلك رسالة وطنية يؤكدون من خلالها صمودهم وجاهزيتهم في مواجهة الإرهاب والدمار.

كما أكد المهندس لؤي بركات مدير عام الشركة العامة للطرق والجسور ضرورة تبني تحويل البناء إلى صناعة والتعامل معها بعمق.

..وأزمة مياه الشرب في سلمية تطيح برئيس وحدتها!!

حماة- محمد أحمد خبازي

سواء أكان الأمر بناء على طلب منه تقدم به لإقالته، أم أقيل بأمر من المؤسسة العامة للمياه والجهات الرسمية في سلمية، فإن أزمة مياه الشرب الخانقة -التي أفردت لها «الوطن» عدة مواد- أطاحت برئيس وحدة مياه المدينة الذي أغلق جواله ولم يرد على اتصالاتنا الهاتفية لنعرف منه الحقيقة كاملة!!.

ولكن المقربين منه أكدوا لنا أن رئيس الوحدة قدم طلب استقالة من مهمة رئاسة الوحدة غير مرة، وأخيراً استجابت لها الجهات المعنية ونفذت رغبته.

بينما أكد مصدر رسمي لنا أن رئيس الوحدة أقيل، لأسباب كثيرة أهمها: أزمة مياه الشرب الخانقة حيث كان يروى كل حي في المدينة مرة واحدة كل ١٢ يوماً ، وبعض الأحياء ٣ مرات في الأسبوع، ما أثار حفيظة المواطنين الذين لاتصل مياه الشرب إلى أحيائهم بالشهر مرة، مثل حي «المنطار» و«القراجة».

على حين تؤكد مصادر أخرى أن رئيس الوحدة المُقال أو الذي استقال بطلب منه، اختار ترك رئاسة الوحدة طائعاً مختـاراً، بعد صـداماتـه الكثيرة مع إدارته في المؤسسة العامة لمياه الشرب بحماة، التي لم تستجب لطلباته المتكررة والعديدة لتحسين وضع مياه الشرب في سلمية، بل كانت تضع العصي في عجلات عمله وتشدد عليه الخناق وتمنعه من تحقيق ما وعد الأهـالي به غير مرة من تحسين واقـع مياه شربهم وإيصالها إليهم كل ٣ أيام مرة.

وفي الحقيقة، لقد سبق لأزمة مياه الشرب الخـانـقـة أن أطـاحـت رئيس الـوحـدة السابق للأسباب ذاتها، وتكليف مهندس جديد مكانه مهمته -المقال أو المستقيل حالياً- لم يحل المشكلة بل فاقمها، وكما يبدو /السبحة ستكر/ فأي رئيس وحدة جديد -باعـتـقـادنـا- لن يستطيع حل الأزمة الخانقة، فسيضطر للاستقالة أو الخضوع للإقالة!!.

على أي حـال يتمنى مواطنو سلمية التوفيق لرئيس الوحدة الجديد الذي باشر مهامه منذ أيام معدودة، آملين ألا تطيحه أزمة المياه الخانقة التي عجزت كل الجهات المعنية المحلية والمركزية عن حلها حتى الساعة!!.